

## ردا على حديث رئيس الجمهورية عن مراكز الإصلاح والتأهيل مع أحد الضابطات بأكاديمية الشرطة

تابع مكتب تيميس حديث رئيس الجمهورية بأكاديمية الشرطة في 2023/3/22 مع أحد الضابطات الجدد، حيث دارت قولة الرئيس حول ثلاثة نقاط رئيسية:

1/ خطأ المحكوم عليهم لا يعني الوصول الى آخر الدنيا، بما يعني انه هناك فرص للعودة الى المجتمع مرة أخرى بشكل سليم.

2/ اتجاه الدولة المصرية نحو بناء نظام عقابي جديد بدلا من النظام القديم، على الرغم من ان هذه السياسة قد تكون أكثر تكلفة ولكن هي الأكثر جدارة (من وجهة نظر الرئيس)

3/ تحييد العامل البشري في التعامل مع المحكوم عليهم، وفي ذلك تفادي أخطاء النظام القديم من كثرة ارتكاب التجاوزات.

وأقترح الرئيس أن يتم تفعيل برامج لتطوير وتحسين أداء المنظومة العقابية، وشجع سيادته على التفكير في مزيد من البرامج التي تهدف الى تطوير المنظومة.

ولما كان مكتب تيميس قد أولى اهتماما كبيرا بملف إصلاحات مراكز الإصلاح والتأهيل \_السجون سابقا\_ وقد أصدر المكتب العديد من الأوراق البحثية وأوراق السياسات والتقارير، فكان ولا بد أن يقيم المكتب حديث الرئيس في هذا الشأن، خاصة وأنه يعتبر من أهم ملفات حقوق الإنسان التي يري المكتب انها جديرة بالاهتمام والمتابعة. وفي ذلك قياسا لمدي فاعلية هذه السياسات المذكورة في حديث الرئيس.

وحيث أن التدريب المهني وتوظيف المحكوم عليهم بعد الإفراج عنهم، هو أكثر الوسائل فاعلية وجدارة في عدم عودة المفرج عنهم الى ارتكاب الجريمة مرة أخرى.

فيشير مكتب تيميس الى التقرير السنوي الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والخاص بحالة حقوق الإنسان في مصر خلال الفترة من سبتمبر 2021 حتى اغسطس 2022

وهو التقرير الذي يوضح أهم مجهودات المؤسسات الحكومية في ملفات حقوق الإنسان المختلفة، وخصصت الصفحات أرقام (26/25) على ملف معاملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين، كما خصصت الصفحة رقم (64) على ملف تدريب أعضاء هيئة الشرطة.

فقد لاحظ المكتب:

أولا/ فيما يخص معاملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين:

ذكر التقرير أن إجمالي أعداد المفرج عنهم سواء بموجب قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي قد بلغ أكثر من عشرين ألف شخص، ثم ذكر التقرير أنه تم إلحاق عدد (مائة وخمسة) من المفرج عنهم بوحدة التدريب المهني بجهاز التدريب على حرف التشييد والبناء التابع لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

هل هذا يعني انه هناك 105 فقط قد خضعوا للتدريب المهني من بين 20,000 قد تم الإفراج عنهم؟

بمعنى آخر انه قد تم الإفراج عن 19,895 شخص دون أن يخضعوا الى برامج التدريب المهني والتعليمي اثناء فترة قضاء العقوبة.

وهي الاشكالية التي عبرت عنها المعايير الدولية بقولتها ان عدم خضوع المحكوم عليهم الى برامج تدريب مهني وتعليمي يمكنهم بعد الإفراج عنهم من فرص عمل مستدامة قد يؤدي بنسبة كبيرة الى اتجاه المفرج عنهم نحو بيئة الجريمة مرة أخرى، ومن ثم دخوله السجن مرة أخرى.

كما انه لا مبرر أن تكون النتيجة النهائية لمجهودات المؤسسات المعنية تتلخص في إلحاق 105 من المحكوم عليهم بوظائف بعد الإفراج عنهم في ظل وجود بنية تحتية حديثة، فجميع الاحتياجات اللوجستية متوافرة من حيث المساحة والأدوات، وهو ما يتضح مع القصور البالغ في إدارة ملف معاملة النزلاء المحكوم عليهم.

بالعودة الى حديث الرئيس:

وبالرغم من قولته فيما يتعلق بتحديد العامل البشري لعدم زيادة الإحتكاك بينهم وبين النزلاء، فإن هذا في حقيقة الأمر لن ينفى:

"أن أهم مظهر في السجن هو البعد الإنساني وحيث أن السجنون تعني أساسا بالأشخاص؛ وهم مجموعتين في أي سجن \_ السجناء والعاملون القائمين عليهم \_ وبالتالي يكمن الأساس في الإدارة الجيدة للسجن في طبيعة العلاقة بينهما..

وحيث أن السجنون لا تستطيع عادة أنتقاء السجناء. الذين يتم إداعهم لديها؛ ولكن يمكنها اختيار العاملين بها؛ ومن الامور الأساسية في هذا الصدد أن يتم اختيار العاملين بعناية وتدريبهم بشكل مناسب والإشراف عليهم ودعمهم..

فالعامل في السجنون يتطلب الكثير فهو يتطلب العمل مع رجال سلبت منهم حريتهم وقد يعاني الكثير منهم من اضطرابات عقلية والإدمان وتنقص المهارات الاجتماعية والتعليمية"<sup>1</sup>

حيث جاء في تقرير اللجنة العليا فيما يخص مجال الإلتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا:

إنعدام اي مشاركة لأخصائيين طب نفسي وأخصائيين السلوك، بينما اقتصرت مهام إدارة الندوات والمؤتمرات المذكورة على قيادات وخبراء أمنيين، وهم الذين يعبرون بطبيعة الحال عن وجهات نظر أمنية في المقام الأول.

كما لم يتناول التقرير اي معلومات بخصوص تدريب وتطوير فئة أمناء الشرطة ومعاوني الأمن، وفي حقيقة الأمر أن هذه الفئة هي من تتولي الإشراف المباشر على النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل \_ السجنون سابقا \_

وهي اشكالية ضخمة:

هل نحن في حاجة الى تحييد العامل البشري كما ذكر الرئيس؟ أم أننا في حاجة الى تطوير العامل البشري وفقا للمعايير الحديثة؟

هذه الاشكالية التي طرحتها المؤسسات الدولية المعنية بإصلاحات السجنون، واتفقت جميعا الى ضرورة إفساح الطريق لمشاركة الأخصائيين المدنيين في عملية إعادة التأهيل، بحيث انهم يتولوا هذه المهام ويقتصر دور الشرطة على الحماية الخارجية فقط.

وحيث أن مكتب تيميس قد رحب من قبل بقرارات الدولة ببناء سجون أكثر أدمية من السجنون القديمة المتهالكة التي تفتقر الى البنية التحتية اللازمة لإقامة أي نوع من برامج التدريب والتعليم والتأهيل النفسي.

الا أن المكتب حريص على التقييم هذه المجهودات، ومن ثم توجيه نظر المسؤولين عن اتخاذ القرار، الى حيث مناطق القصور والعوائق التي تخص إصلاحات النظام العقابي المصري.

اندرو كويل \_ كتيب للعاملين داخل السجنون \_ المركز الدولي لدراسات السجنون \_ ص 15<sup>1</sup>

بناء عليه يوصي تيميس للمحاماة والإصلاح الجنائي بالآتي:

- 1/ تشكيل لجنة مختصة بوضع استراتيجية متكاملة لإعادة تأهيل المحكوم عليهم داخل السجون، وتحديد برامج التدريب المهني والتعليمي المقدمة لهم والتي تمكنهم من فرص عمل مستدامة بعد الإفراج عنهم بما يراعي اختياراتهم الفردية، ويكون أغلب أعضاء اللجنة من (خبراء الطب النفسي وعلم الاجتماع وعلم تعديل السلوك/ منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان) بجانب مسئولين حكوميين من وزارة الشؤون الاجتماعية/ العدل.
- 2/ تعزيز مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان فرص عمل مستدامة للسجناء المفرج عنهم الذين طبق عليهم برامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون.
- 3/ تعديل البيئة التشريعية المنظمة لاختيار العاملين داخل السجون، وحظر إسناد مهمة الإشراف على السجناء إلى أشخاص من غير الشهادات التعليمية بدرجة التعليم العالي.
- 4/ إسناد مهام تطوير الأداء العملي للمشرفين المباشرين على السجناء الى لجنة يكون أغلبها الأخصائيين المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدني المختلفة، وخبير من وزارة العدل، وممثل عن قطاع السجون وكذلك الأمن العام، وخبير من وزارة التضامن الإجتماعي، وخبير من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- 5/ وجوب تلقي المشرفين المباشرين علي السجناء داخل السجون، البرامج التدريبية التي تطور من أدائهم العملي داخل السجون والمعدة من قبل اللجنة المذكورة في البند السابق، على أن يخضعوا الى تلك البرامج بشكل دوري لا يقل عن دورتين في العام الواحد.